الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي السيدة/ كلثوم بن رجب قزام

وزيرة التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (112)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 31 أغسطس/ آب 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

أصحاب السعادة السادة المندوبون الدائمون والسفراء،

معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية،

سعادة السفير علي المالكي – الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية،

حضرات السيدات والسادة أعضاء الوفود،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني في البداية أن أعبر عن اعتزازي بالمشاركة معكم في أشغال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وأن أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية لدوره في الدفع بالعمل العربي المشترك نحو الأفضل، وكذلك للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهودها المستمرة في تعزيز وتطوير التعاون العربي على كافة الأصعدة، ولأصحاب السعادة السفراء والمندوبين على أدائهم المميز والرفيع.

كما أود أن أبارك إلى الجمهورية اليمنية الشقيقة توليها رئاسة الدورة الحالية للمجلس متمنيةً لها التوفيق، وأن أتقدم بالشكر للجمهورية الإسلامية الموريتانية التي ترأست أشغال الدورة السابقة للمجلس وأن أثمن ما بذلته من جهود ساهمت في تيسير اجتماعاتنا وفي متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

كما يعلم الجميع، يواجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ألقت بظلالها على العديد من دول منطقتنا العربية، وقد شهدت هذه الفترة ولا تزال تتوالى أزمات عالمية غير مسبوقة أهمها الركود الاقتصادي العالمي وتزايد معدلات التضخم نتيجة آثار جائحة كوفيد 19 وتواصل الحرب الروسية الأوكرانية، هذا، بالإضافة إلى تنامي النزاعات وحالة عدم الاستقرار ومنها الوضع في جمهورية السودان والاضطرابات الأخيرة التي تعرفها دولة النيجر والتي لا يمكن التنبؤ بتطوراتها المستقبلية وعواقب التغير المناخي وخاصة الجفاف وندرة المياه والغذاء وأخيراً ظهور المتحور الفرعي الجديد لفيروس كورونا، لتضيف ضغوطات جديدة على أوضاع الاقتصاد العالمي وتحديات تنموية في المنطقة العربية كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عطلت جهود الصمود والتعافي.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

تمثل هذه الأوضاع اختباراً حقيقياً لمنظومة العمل العربي المشترك ولقدرتها على الصمود أمام تحديات كبيرة لم يسبق للمجتمع الدولي المعاصر أن شهدها أو استعد لمجابهتها،

ومن المعلوم أن قدرة منظومة العمل العربي المشترك ودولنا العربية على مجابهة هذه الأزمات والتكيف الناجع والفعال مع ما يلوح في الأفق من تغيرات جيواستراتيجية عميقة، رهين نجاحنا في تعزيز العمل العربي الثنائي والجماعي وتجسيد المبادرات والمشاريع ذات البعد التنموي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن العربي، ولا سيما في مجالات الأمن الغذائي والمائي والتشغيل وخاصة الشباب والحماية الاجتماعية للفئات الهشة،

وإن ما يتوفر للمنطقة العربية من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية ومن فرص للتكامل الاقتصادي والإنتاجي بين الدول العربية يجعلنا بالرغم من التحديات التي نواجهها، نتطلع بآمال كبيرة إلى أن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة وشعوبها ممكن التحقيق، ويقتضي منا تحديد أولويات عملنا لمواجهة هذه التحديات المشتركة والتأقلم معها ومزيد تكثيف العمل العربي المشترك وتطوير آلياته وفق نهج جديد يتجاوز المقاربات التقليدية والنمطية ويتماشى مع التطورات الاقتصادية على الساحة العربية والدولية وما تفرضه من تحديات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولا سيما في المسائل المتعلقة بـ:

- المبادلات التجارية وسلاسل الإمداد.
- الأمن الغذائي.
- التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر.
- الطاقة والطاقات المتجددة.
- القضايا الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل والشباب والمرأة والأسرة والصحة والحفاظ على الهوية والثقافة العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

نجتمع اليوم استكمالاً للاجتماعات التحضيرية التي عقدت في الأيام الأخيرة من خلال اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية، وكذلك اجتماع كبار المسؤولين الذي تضمن في جدول أعماله مناقشة ملف القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ولا يفوتني أن أثمن المساعي الحثيثة والعمل المستمر والإصرار المشترك لكافة الأطراف من أجل وضع برامج تطرح على أرض الواقع والخروج بحلول عملية ومتطورة لما يواجه الدول العربية من تحديات، وعزمنا جميعاً على التعامل معها والمضي قدماً لدفع عجلة التقدم والازدهار في بلداننا العربية.

ومن هذا المنبر أريد التأكيد على أن بلادي تضع مسألة تعزيز التعاون العربي المشترك على رأس أولوياتها وأننا حريصون كل الحرص على تطوير أطر التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بما يساهم في دعم وتنمية التبادل التجاري العربي، وذلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي تحفيز الاستثمار والشراكات وخلق الوظائف واستدامة نمو الاقتصاديات في دُولنا.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أنهي كلمتي، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها مؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأن أؤكد على أهمية تلازم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وأن أؤكد على أهمية التعاون العربي الدولي بما يدعم العمل الاقتصادي والتنموي والاجتماعي، كما أثمن مساعي عديد الدول العربية لتنويع شراكاتها الاستراتيجية في سياق استقلالية القرار العربي خدمة للمصالح العليا للمنطقة.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح أعمال هذه الدورة، متمنية لأعمالنا النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،